II: بيئة الاستراتيجية في العلوم السياسية

أولاً: بيئة الاستراتيجية:

يمكن تحديد بيئة الاستراتيجية من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية تكفل شمولية بيئتها، وهي:

1.الأطراف المشاركة في الموقف وسياساتها القائمة:

ويشتمل هذا البعد على العناصر الستة التالية:

أ-تحديد الأطراف الحكومية وغير الحكومية المشاركة في صنع الموقف.

ب-تحديد الخصم أو الخصوم، أو المنافسين في الموقف.

ت-تحديد الحلفاء والأصدقاء الحاليين، والمحتملين للخصم، وكذلك الحلفاء والأصدقاء الحاليين، والمحتملين لصانع الاستراتيجية.

ث-تقدير أثر السياسات الحالية والمحتملة للخصم وحلفائه على أهداف صانع الاستراتيجية وسياساته الحالية.

ج-تقدير ردة الفعل للأطراف غير الحكومية؛ كالمنظمات الدولية، والإقليمية، والأقليات، والجماعات المختلفة، المؤثرة على سياسات الخصم، وأيضاً المؤثرة على سياسات صانع الاستراتيجية.

ح- تقدير مدى تأثر أنماط النفوذ القائمة، وأنماط النفوذ التي يمكن أن تنشأ في غياب ردة فعل صانع الاستراتيجية على السياسات الحالية للخصم، والعائد المحتمل من النفوذ لصاحب الاستراتيجية في حال قيامه بالرد على سياسات الخصم.

2.صفات النظام العالمي والذي يتطلب أموراً أربعة:

أ. دراسة آخر التطورات والتغيرات داخل النظام العالمي، وقواعد التفاعل بين أطرافه، أي نظام ثنائي القطبية، أو أحادي القطبية، أو متعدد الأقطاب.

ب. تحديد ما إذا كانت التطورات داخل النظام العالمي اقتصادية، سياسية، عسكرية، ثقافية، تكنولوجية. . .الخ ستساعد على تحقيق الأهداف والسياسات، أم ستعوق تحقيقها؛ أي تمثل فرصةً أم تهديداً.

ت. دراسة درجة التفاعل بين النظام العالمي والنظام الإقليمي لصاحب الاستراتيجية، وتحديد نوع اتجاه النفوذ، والتأثير بين النظامين.

ث. تقدير درجات التوافق والاختلاف، أو الصراع بين الأطراف الرئيسية الفاعلة داخل النظامين الدولي والإقليمي، ورصد قنوات التغلغل، أو الاختراق والتداخل.

3.تحليل القدرات:

وهو تقدير مصادر القوة للخصم، ولصاحب الاستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي خطأ في تقدير قدرات الخصم، أو صاحب الاستراتيجية ينتج عنه اعتماد استراتيجية، خاطئة تؤدي إلى أسوأ النتائج الممكنة.

ثانياً: الدبلوماسية والاستراتيجية:

الدبلوماسية هي فن وادارة العلاقات بين الدول وتنظيمها، كما يتفق الكثير من المتخصصين بأن إدارة العلاقات الخارجية للدولة وتنظيمها تتم بناءً على اعتبارات كل المعنين بشؤون الدبلوماسية ومصالحهم، وأن تحقيق أهداف كل دولة ومصالحها لا يتم إلا من خلال الدبلوماسية الناجحة، وأن الدبلوماسيين يجب أن يتمتعوا بالذكاء والحكمة، والكفاءة والصبر، وهذا يعنى أن يولوا اهتمامً ا بالغًا بالدبلوماسية؛ باعتبارها علمً ا وفنًا لهما قواعد وأصول، وأن من يمارسها يجب أن يتقن عمل العالقات العامة والدولية وادارتها، فالدبلوماسية هي إحدى أهم وسائل السياسة الخارجية في أوقات السلم مع الاستغناء، أو استبعاد اللجوء إلى السلاح.

وبذلك؛ فإن الدبلوماسية والاستراتيجية وجهان تتكامل بهما السياسة الخارجية بمخططاتها، وأهدافها، ومراجعها، ففي حالة السلم على الدول بأن تتعايش، وأن تستمر علاقتها على الإقناع، وفي حالة الحرب تحاول كل دولة أن تفرض إرادتها على الآخرين؛ أي أن تقوم العلاقات على الإكراه، ويمكن التمييز بين المصطلحين في أبسط صورهما بأن:

الدبلوماسية: هي فن الإقناع دون استعمال القوة.

وأما الاستراتيجية: فهي فن الغلبة بأقل كلفة ممكنة.

وبالرغم من ذلك؛ فإن التمييز عملية نسبية؛ أن كلا المصطلحين وسيلة من وسائل سياسية، وكثيراً ما توصف المعارك والحروب بأنها من أجل السلام، أو هي صورة من صور السياسة، وعليه؛ فإن وسائل السياسة هي لتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى أن الاستراتيجية تكمن في الدبلوماسية، والسياسة الخارجية، والعلاقات الدولية.

ثالثاً: مسالك الاستراتيجية العليا:

تطبق الاستراتيجية العليا بأحد الشكلين التاليين:

الشكل الأول: الاستراتيجية المباشرة:

تعتبر القوة العسكرية الأداة الرئيسية لتحقيق الأهداف، وال نستثني إمكانية استخدام عناصر القوة الأخرى إلى جانب القوات العسكرية؛ كالعناصر السياسية والاقتصادية والثقافية التي تشكل أجزاءً مكملةً للقوة العسكرية، ومجموعها يحدد لنا مفهوم الاستراتيجية المباشرة، ويعطى عامل السرعة فيها أهميةً كبرى، وذلك لعدم إفساح المجال للعدو ليرتب وضعه، والرد علينا، وبالتالي إجباره على الخضوع، ويمكن تحقيق الاستراتيجية في إحدى الصور الثالث التالية:

استراتيجية مباشرة تستهدف الحصول على النصر العسكري نتيجة الاشتباك مع قوات العدو الرئيسية المباشرة، وقد طبق الاتحاد السوفيتي هذه الاستراتيجية في الحرب العالمية الثانية.

استراتيجية مباشرة تستهدف الحصول على النصر العسكري ليس عن طريق الالتحام المباشر، ولكن بعمل يؤدي إلى الإخلال بتوازن العدو، وازعاجه، ومباغتته، كمهاجمة مؤخرته، أو أجنحته، أو النقاط الضعيفة في جبهته أو قطع خطوط مواصلاته، أو قطع طرق انسحابه، أو ضرب مراكز قيادته، أو التقدم من اتجاهات غير متوقعة، وقد طبق الأمان هذه الاستراتيجية في الحرب العالمية الثانية، "كما طبقتها إسرائيل" في عمليات عام 1948، و1956، و1967.

استراتيجية مباشرة تبحث في تحقيق الهدف عن طريق التهديد باستخدام القوة، وقد استخدمتها الولايات المتحدة في أزمة الصواريخ بكوبا.

الشكل الثاني: الاستراتيجية غير المباشرة:

وهي تبحث في تحقيق الأهداف بوسائط غير عسكرية بالدرجة الأولى، وبالإنهاك العسكري بالدرجة الثانية إذا اقتضت الضرورة؛ أي بمعنى أنها تبحث عن الحسم عن طريق استخدام الوسائل النفسية؛ كالدعاية والإشاعة، وتسميم السياسة والاقتصاد، والضغط الدولي، والتفتيت الداخلي وغيرها، وتخضع لثالث مراحل:

الحفاظ على الأمل صناعة الثقة بالنصر، مهما طال الصراع.

تثبيط همم العدو حتى يتحقق الحسم النفسي.

ردع العدو ومنعه من استخدام الوسائل العسكرية المتفوقة.

إن نظرية الاستراتيجية غير المباشرة هذه معقدةٌ ودقيقة في آن واحد، ولا يدركها تماماً إلا المهتمون بها، وقد استخدمت باستمرار في الحرب الباردة، وقد تكون هذه الاستراتيجية غير المباشرة هي الاستراتيجية العملية الوحيدة؛ أن الشكل الواضح للاستراتيجية المباشرة هو التهديد، وخطر استخدام السلاح، وعلى رأسها السلاح النووي، ومن هنا انطلق مفهوم هيئة أركان القوات المسلحة الأمريكية للاستراتيجية، فقد عرفت الاستراتيجية بأنها " **فن تطوير قدرة الأمة وعلمها بمعناها الشامل؛ تحقيق لغرض أهداف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها"، وهي بهذا أعطت تعريفاً للاستراتيجية يجمع بين استخدام القوات المسلحة فعالً، والتهديد باستخدامها، ويبدو أن لهذا** الفهم المزدوج ما يبرره، فالتطورات الكبيرة في الترسانة العسكرية بعد عام 1945 جعلت مسألة اللجوء إلى القوة المسلحة من الأمور غير الميسورة، فالاحتكام إلى **الردع النووي،** والخوف من مخاطر الحرب النووية دفعا التفكير إلى اعتماد مسالك أخرى، وطبقا لذلك؛ فإن للاستراتيجية العسكرية دوراً ووظيفةً ذات أبعاد تخرج عن إطارها العسكري المتعلق بالأمور الفنية العسكرية، من إعداد وتنظيم ذي صلة بالعقيدة العسكرية التي تتبعها الدول بحسب ظروفها وطبيعتها، وتصب في خدمة تحقيق الأهداف العليا للاستراتيجية الشاملة للدولة من خلال آلية الدور الذي تضطلع به.

ويمكن تحقيق الاستراتيجية غير المباشرة بإحدى الصور الخمس التالية:

أولاً: استخدام الأساليب السياسية، أو الدبلوماسية، أو الاقتصادية؛ لتحقيق الأهداف؛ وقد طبقها هتلر عند احتلاله النمسا وسلوفاكيا.

ثانياً: اللجوء إلى أسلوب حرب عصابات طويلة الأمد، كما حدث في الجزائر، وفيتنام وفرنسا وأوروبا ذاتها في مقاتلة الألمان.

ثالثاً: فتح جبهات ثانوية في أرض العدو، أو في أقاليم دول تابعة، أو مؤيدة له بعيداً عن جبهة القتال الرئيسة، وقد طبقت بريطانيا هذه الاستراتيجية في الحرب العالمية الثانية بفتح جبهة شمال أفريقيا.

رابعاً: إثارة الفتنة داخل دولة العدو؛ بحيث تؤدي إلى اقتتال مواطنيه، واضعافه من الداخل، وهذا ما طبقته إسرائيل في لبنان، لغرض ضرب الحركة الوطنية، والثورة الفلسطينية، ويرى الباحث أن هذا ما يتم تنفيذه في المنطقة العربية والإسلامية حالياً تحت ما نعتوه " بالفوضى الخلاقة."

خامساً: الاستيلاء على هدف جزئي بسرعة كبيرة بفضل المباغتة، وتفوق القوات، ثم التظاهر بالتوقف قبل القيام بعملية أخرى، ثم تكرار ذلك بصورة متتالية، وقد طبقت إسرائيل ذلك عام 1948 بعد الهدنة الأولى.

رابعاً: الاستراتيجية والسياسة الخارجية

تتجلى العلاقة ما بين الاستراتيجية والسياسة الخارجية – في – أن كليهما يوحي بخطة موضوعة لموضوع التنفيذ، وتحدد هذه العالقة ما بينهما عندما تكون الاستراتيجية الموضوعة قد وضعت لشؤون الدولة الخارجية، واتسمت بالشمول؛ أي احتوت جوانب شؤون الدولة المختلفة من سياسية واقتصادية، وعسكرية، وثقافية، وغيرها، عندها تكون متطابقة مع السياسة الخارجية، ذلك أن السياسة الخارجية في حد ذاتها هي خطة شاملة لرسم شؤون الدولة المعنية وعلاقاتها مع غيرها من الدول في الميادين المختلفة من سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية، وغيرها.

أما إذا وضعت الاستراتيجية لتشمل جانباً معيناً من حياة الدولة الخارجية؛ كالجانب السياسي، أو العسكري مثالً، عندها تكون استراتيجيةً عسكريةً أو سياسيةً، وعندها تصبح جزءاً من السياسة الخارجية للدولة؛ فإن الاستراتيجية في مفهومها العام، ومضمونها الخاص، تتمثل في كيفية توظيف موارد الدولة المادية والمعنوية كافة من أجل تحقيق الهدف العام للدولة، هذا الهدف يتمثل في مجموعة من الأهداف الزمنية التي في مجملها تحقق الوصول إلى الهدف العام، والوصول إلى الأهداف الزمنية يتطلب مرونة كبيرة في الآليات الموضوعة لتحقيقها؛ بما يتناسب مع الوضع الداخلي للدولة، والوضع الدولي، وهو بدوره يتطلب توظيف الموارد التي تحقق هذا الهدف بشكل مباشر أو غير مباشر.

خامساً: الاستراتيجية في إطار العلاقات الدولية

تعرف الاستراتيجية بمعناها الشامل باسم "**قيادة مجمل العمليات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والعسكرية وفق المصلحة الوطنية"**، فالاستراتيجية بالمعنى الدقيق هي: استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية، وبعبارة أخرى هي قيادة العمليات العسكرية؛ لتحقيق المصلحة الوطنية، ويؤكد على ذلك **كلاوزوفيتش**؛ حيث يقول:

إن الحرب تكون مطابقة تماماً للنوايا السياسية، والبد أن تتكيف مع الوسائل الحربية المتوفرة، وأيضًا ليست الحرب عملاً سياسيًا وحسب؛ بل أداة حقيقية للسياسة، ومتابعة للعالقات السياسية، وتحقيق لهذه العالقات بوسائل أخرى.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجية علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى، ولكنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برجال السياسة والدبلوماسية، فالاستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان لفن السياسة؛ حيث يؤكد **ريمون أرون Raymond Aron** أن **الاستراتيجية والدبلوماسية كلتيهما خاضعتان للسياسة أو لمسؤوليتها، ومع ذلك فكل واحدة منهما تعمل في ظروف تختلف عن الظروف التي تعمل في ظلها الأخرى، حين تستخدم الدبلوماسية في زمن السلم، وتستخدم في زمن الحرب.**

وقد اهتمت الاستراتيجية التقليدية بشكل كبير بالعمليات العسكرية، دراسة الحملات، خطط المعارك والتفكير حول الصراع تاركةً كل ما تبقى للسياسة، لكن المفهوم الكلاسيكي الذي يميز بين مجالي الحرب والسلام قد ترك المكان لنظام جديد في داخله بتواجد المفهومان بشكل مختلط أو مندمج، ويكملان الاستراتيجية التي تصبح تحدد بمجال، "فالاستراتيجية العملياتية" تمت إزاحتها بقوة من قبل استراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان جميع التطورات والأبعاد الجديدة.

سادساً: الاستراتيجية وأثرها على توازن القوى والمصالح

إن التوازن في المعنى العام يشير إلى الحالة المستقرة التي ال تسيطر عليها قوى التطرف، أما مفهوم توازن القوى فما زال محاطاً بالغموض عند الكثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية، ومبعث هذا الغموض أسباب كثيرة ومتعددة، منها فهم توازن القوى على أنه نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين، ومنها افتراض جمود توازن القوى، وانعدام حركاته،

أو على الأقل تحركه ببطء شديد، ومنها افتراضه كسياسة دولية مقصودة لهذا؛ بوصفها إدارةً لحفظ الاستقرار الدولي.

ويعرف **إسماعيل صبري مقلد** توازن القوى بقوله: **"ينشأ التوازن في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور؛ لتكوين ائتلاف قوىً مضادة، وهذه إحدى طرق تكوين التوازن الدولي، وليست هي الطريقة الوحيدة؛ بل هي طريقة تكوين توازنات ما بعد الحروب الدولية، ويوصف توازن القوى بأنه سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، وهي المدرسة التي تعنى بظاهرة القوة، وأن الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها، وأمنها، ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على اكتساب القوة؛ فإن رائدها في ذلك هو تحقيق توازن القوى، وهو في الوقت ذاته سالح في تنظيم استخدام القوة، والسيطرة عليها.**

غير أن توازن القوى ليس سياسة بحد ذاته تسعى الدول إلى تحقيقها، وتجاهد من أجلها، فالدولة ال تسعى إلى التوازن، بل تسعى إلى التفوق والهيمنة، مما يؤدي إلى نشوء توازن القوة، فتوازن القوى ليس حالة مقصودة لذاتها؛ بل هو حالة تسعى الى التوصل بشكل عرضي من خلال السعي إلى التفوق، فالدولة

الساعية إلى التفوق تجد نفسها في وضع الدول المتوازنة في لحظة تاريخية ما، ليس لتوازن القوى صورة واحدة، فعلى الرغم من أن فكرته الجوهرية هي توزيع القوة بين الأطراف الدولية، إلا أن هذه الأطراف قد تزيد أو تنقص في أثناء الصراع، قد يصل عدد قليل من الدول إلى حالة من التعادل النسبي في القوة، فيتشكل بينهما توازن للقوى، يعتمد على تعدد الأقطاب الدولية، وقد أطلق على هذا النوع من التوازن المتعدد الأقطاب، أو التوازن المركب أحياناً التوازن المعقد، بحكم تعقد العالقة المعتمدة على كثرة التحالفات بين الأقطاب أنفسهم.

وقد يسيطر على توازن القوى دولتان، فيصبح التوازن ثنائي الأطراف، وقد أطلق على هذا التوازن لقب: التوازن البسيط، فهو توازن يقوم على وضوح بروز قوتين عظميين، وتأتي البساطة من طبيعة العالقة التي يفرضها هذا النوع من التوازن بين هاتين القوتين، فخطوط

العلاقات الدولية في هذا النوع تصبح أكثر وضوحاً بالنسبة للأطراف الدولية الأخرى، والتوازن هو بسيط أو مركب، لكن هذين الشكلين الرئيسين للتوازن ينتجان أنواعاً أخرى، مثل التوازن المرن، والتوازن الجامد، أو توازن الأنظمة المتجانسة، وتوازن الأنظمة المتنافرة، وتوازن الأنظمة المعتدلة، والأنظمة الثورية، ومن هذه الأنواع الثالثة التالية:

توازن القوى المتعدد الأقطاب: هو التوازن الذي يتكون من قوىً كثيرة، وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها بعضا، وليست هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى.

وينظر هانز **مورغانتو** أحد رواد علم السياسة الدولية إلى توازن القوى من خلال صوره، فهو في نظره توازن ال تقل أطرافه عن ثالثة، يترتب عليه الاستقرار وحفظ استقلال هذه الأطراف؛ مهما كان أحدها ضعيفاً ويتصف التوازن المتعدد الأقطاب بالخصائص الثالث الآتية:

أ-الطبيعة التنافسية، وتلك هي الخاصية الجوهرية التي تقود إلى الاستقرار والسلام.

ب-خضوع الأطراف، وقبولهم لمبادئ تنافس تتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من الأطراف جميعاً.

ت-تحقيق الاستقرار والسلام.

سابعاً: أثر المتغيرات الموضوعية والذاتية في استراتيجية الدولة

تؤدى المتغيرات الذاتية والموضوعية دوراً كبيراً في قوة الدولة وضعفها، وتؤثر بدورها في الاستراتيجية التي تبغي الدولة اتباعها وبمدى استقلالية القرار السياسي القاضي باتباع هذه الاستراتيجية، أو تلك.

إن ما تريد الدولة القيام به، وكيفية فعل ذاك، يعتمد أوالً وأخيراً على الموارد المتيسرة والمتاحة لديها، فقدرة الدولة على توظيف مواردها بشكل سليم؛ لمواجهة متطلبات بقائها وازدهارها تشكل مرتكزاً أساسياً لما يمكن أن يتوافر لها من قواعد القوة.

ويرى البروفيسور الهندي **مهاندرا كومار Mahendra Kumar** أن للقوة مفهوماً مرادفاً للتأثير، فقد عرفها بأنها **"القدرة أو القابلية للسيطرة على الآخرين، وجعلهم يعملون ما يريده طرف ما من عمل، وكذلك جعلهم يمتنعون عن عمل ال يرغب به هذا الطرف أن يقوموا به؛ أي أن القوة هي قدرة السيطرة على سلوك الآخرين، وجعلهم يقومون بأعمال متطابقة مع رغبات المؤثر، فكما كانت قوة الشخص كبيرة، تزداد قدرته على تحديد النتائج التي تصب في مصلحته".**

إن إحدى ركائز القوة السياسية هي التخطيط العلمي، الذي يؤدى إلى بناء قوة اقتصادية وعسكرية، وقد أصبح التقدم العلمي، ونسبة عدد العلماء، وفروع البحث العلمي عند الدول، مقياساً للقوة السياسية في سبيل الزعامة العالمية، والمنزلة الدولية، وتؤثر التطبيقات الفنية والعلمية للمكتشفات العلمية في النمو الاقتصادي، وفي إنتاجية مشاريع التسلح الذري وبحوثه، ومشاريع الفضاء، وهي تؤدي إلى ازدهار الصناعة والاقتصاد، مع إنشاء مجالات صناعية جديدة، ونمو فروع مستحدثة في الاقتصاد والإنتاج، وقد أصبح للبحوث العلمية، ولتطورها، الأهمية البالغة في دفع النمو الاقتصادي.

إن الدول تعتمد في سياستها على العلوم وتطبيقاتها العملية؛ للدعاية وللتدليل على قوتها السياسية في المجال الدولي، لذا فإن للنتائج السياسية للعلوم وتطبيقاتها أثراً حاسماً في تخطيط السياسة والاستراتيجية، وقد غدا الاستخدام السياسي للقوة والتطبيق العسكري للفن السياسي في المجتمع الدولي من المسلمات الاستراتيجية.

وقد أضحى معروفاً أن العبرة ليست في مجرد توفر مفردات القوة، وما في ترتيب الظروف الملائمة للاستخدام العقلاني لبعض هذه المرادفات في الأحوال الاعتيادية، أو جميعها في الأحوال الاستثنائية، ذلك بأن العكس إنما يؤدى إلى بقاء مفردات قوة الدولة معطلة، وبالتالي عديمة الجدوى سياسياً، ومن هنا قد ال تصبح الدولة على قدر من التأثير السياسي الفاعل إلا إذا استثمرت، وبكفاءة مفردات قدرتها على الفعل جزئياً وكلياً؛ لإسناد فاعلية حركتها السياسية الخارجية خدمةً أهدافها ومصالحها.

إن من بين الأسباب التي أدت إلى تمتع دول متقدمة صناعياً في معظم الأحيان، بتأثير سياسي مهم هو قدرتها على الاستخدام الكفؤ إمكاناتها؛ أغراض التأثير في محصلة إن قوة الدولة ترتبط بمحصلة التفاعل الإيجابي بين إمكاناتها الموضوعية والذاتية ونوعيتها، ومدى استعدادها الذاتي لتحمل التكلفة المتوقعة والناجمة عن استخدامها لهذه الإمكانات، ومن هنا نرى أن القوة ال تعدو أن تكون في واقع الأمر انعكاساً

لقدرة الدولة على الفعل، وهي ظاهرة سياسية دولية نسبياً، فالدولة قد تكون قوية في مرحلة محددة والعكس أيضاً صحيح، كذلك قد تكون الدولة في آن واحد مؤثرة في سلوك إحدى الدول، وقليلة التأثير، أو عديمة التأثير في سلوك دولة أخري.

وهو ما يعني أن قوة الدولة أو ضعفها هما مسألة نسبية، وغير قابلة للتعميم؛ فإن ربط عوامل القوة بالقدرة الفعلية للدولة إنما يقوم على أساس حتمية نسبية، وليس حتمية سببية مطلقة، فالمجال الجغرافي مثالً عامل من عوامل القوة أو الضعف، ولكنه ال يؤدى إلى ذلك بطريقة آلية بحتةً، ومن ثم تكون حتمية مطلقة.

فحينما نتكلم عن العوامل التي تحتم قوة الدولة نجد بأن لكل من الفكر والإرادة دوراً مهماً في مجال علاقات الدول، فقد يتوافر لدولة ما موقع جغرافي هو في ذاته عامل من عوامل القوة، ومع ذلك فإن عجز القيادة السياسية قد يفوت على الدولة الإفادة الفعلية من ذلك العامل، وهكذا.

إن للقوة بمعنى القدرة على الفعل المؤثر تأثيراً لا يكمن في كيفية اختيار صانع القرار لوسائل حركته اللاحقة فقط، ولنتذكر في هذا الصدد أن نوعية الدور الذي تتطلع الدولة إلى إنجازه داخل إطار نظامها الإقليمي، أو النظام العالمي، تتحدد في ضوء نوعية إمكاناتها، وتقاس قوة الدولة أو ضعفها عادةً نسبةً إلي الدول الأخرى التي قد تدخل في حالة صراع أو تنافس، لكن الشيء الملاحظ دائماً هو حالة الزيادة والنقصان في القوة والضعف، فنسبة توزيع القوة والضعف غير ثابتة بسبب حالة التغير التي تحصل في دولة ما، ولهذه الأمور آثار مهمة في العالقات الدولية من خلال قدرتها على تغيير توزيع القوى، وبذلك يتغير فعل التغيير، وقدرته علي تغيير سلوك الدول، وقد يرتبط هذا بحالة أن الدولة القوية اليوم قد تقل قوتها في فترة من الفترات، وتصبح دولةً من الدرجتين الثانية أو الثالثة، وبهذا ينتقل مكان التأثير من مكان إلى مكان، ومن دولة إلي دولة، سواء في الوقت نفسه، أو في وقت آخر، كما هو الحال في روسيا الاتحادية التي كانت تعد ضمن إطار الاتحاد السوفيتي القوة الموازية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن التوصل إلى قوة الدولة يتضمن في الوقت نفسه التوصل إلى نقاط ضعفها، وإذا ما كانت جوانب القوة تحتاج إلى الاستمرار بمعدلات متزايدة، فإن نقاط الضعف تحتاج إلى المعالجة، وبين استمرار جوانب القوة، ومعالجة نقاط الضعف، يمكن أن توضع الخطط والاستراتيجيات المستندة إلى أوثق الدراسات الواقعية، لا إلى مجرد الوصفات المتداولة الشائعة التي إن أصابت مرةً فإنها تخيب مرات، وبذلك يتجه منهج قياس قوة الدولة نحو هدفه النهائي الصحيح؛ ليصب بنتائجه في وعاء التخطيط والاستراتيجية من أجل مزيد من القوة.

إن قوة الدولة ال تتوقف على القدرة العسكرية؛ أي على القوى والوسائل المستخدمة في القطاع العسكري، كالقوات المسلحة، والأسلحة، والمعدات العسكرية فقط، ولا على القدرة السياسية التي تمثل مجموعة عوامل القوة للنظام السياسي، كعنصر القيادة أو درجة التماسك الوطني فقط، ولا على الإمكانات العلمية والتكنولوجية من خلال المختبرات العلمية ومراكز الأبحاث والاختراعات، ولا على القدرة الاقتصادية فقط؛ وانما على هذه القوى والقدرات مجتمعة، فقوة أي بلد ال بد من أن تستند إلى قدراته وامكاناته المتاحة قبل اعتماده على علاقاته مع العالم الخارجي، لذلك لابد من الاستناد بالدرجة الأساس إلى القدرة الاقتصادية الذاتية بوصفها دعامة أساسية لبناء الدولة، وبناء القدرة العسكرية، واعدادها بشكل خاص، وذلك لكون كلتا القدرتين هما من وسائل التفوق الاستراتيجي للدولة.

إن القوة العسكرية بمفردها لم تعد في المرحلة المعاصرة قادرة على إنجاز بناء الدولة؛ ما لم تتفاعل مع القدرات الأخرى للأمة، وخصوصاً القدرة الاقتصادية والعامل السياسي، يجب أن ندرك جيداً القيمة الحاسمة في عاملين أساسين متداخلين، ولهما تأثير متبادل في السياسية هما قاعدة اقتصادية متينة بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى.

إن العلاقة الترابطية المتبادلة بين القوة والاستراتيجية هي عالقة وثيقة؛ انطلاقا من مفهوم الاستراتيجية الذي سبق أن أوردناه، باعتبار الاستراتيجية فن استخدام القوة الشاملة للدولة؛ لغرض تحقيق أهدافها، وهو ما يعني أن امتلاك الدولة عناصر القوة هذه، وتحويلها إلى قدرات فعلية تقود إلى الوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة، فالقوة، هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين؛ لتحقيق أهداف أو مميزات معينة، وفي مواقف تعتمد على التفاعل، وان هذا التعريف يوصلنا إلى التركيز على الجوانب الأربعة التالية؛ باعتبارها خصائص مميزة للقوة:

أ-القوة تنطوي على القدرة على التأثير في سلوك الآخرين.

ب-ممارسة القوة على الآخرين تهدف إلى تحقيق أهداف معينة.

ت-تنطوي القوة في مواقف وظروف على تفاعل متبادل بين طرفين.

ث-يختلف الأشخاص من حيث نوع القوة ومستواها التي يتمتعون بها في مواقف معينة.

إن نجاح الشخص أو فشله في استخدام القوة، أو في الاستجابة لها، يتوقف إلى حد كبير على مدى تفهمه للقوة، ومعرفته كيفية استخدامها، ومتى يمكن أن يستخدمها، وأخيراً قدرته على التنبؤ بآثارها، أو التدخل لتصحيح مساراتها التفاعلية.

تشير بعض الدراسات إلى العناصر الرئيسية المكونة للقوة، والتي تتمثل عادة بالعوامل الجغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية السكانية، والعسكرية، والسياسية؛ فضالً عن الإرادة القومية، وتضاف إليها عوامل أخرى للقوة من قبيل المستوى التكنولوجي، وأسلوب اتخاذ القرارات الوطنية، والقدرة غير الملموسة المتمثلة في

الروح المعنوية وغير ذلك من العناصر التفصيلية، وتؤكد جميع الدراسات أهمية تحديد التفاعلات القائمة بين هذه العناصر والعوامل؛ باعتبارها غير منفصلة على الإطلاق؛ بل هي مترابطة غاية الترابط.

ففي دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة واشنطن ترى أن قوة الدولة تحددها العوامل الأساسية الثالثة التالية:

العامل العسكري: المتمثل في القوة العسكرية، والحدود، والموقع الجغرافي، ووضع الحدود.

العامل الاقتصادي: ويتمثل في السكان، والموارد المعدنية، والنظام الاقتصادي، والتقدم الفني والتكنولوجي.

العامل السياسي: المتمثل في التماسك الوطني، والديني، والوعي الاجتماعي، والاستقرار السياسي، والإرادة الوطنية.

وبهذا فإن عوامل قوة الدولة، فضلاً عن العوامل العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، العامل الجغرافي الذي يدخل ضمن العامل العسكري، وما هو في واقع الحال إلا العامل الجيواستراتيجي (السياسة الخارجية)، ومستوى التقدم التكنولوجي يدخل ضمن العامل الاقتصادي، كما يتضح أنه يدخل العامل المعنوي ضمن العامل السياسي.

ويتضمن التركيب البنيوي لقوة الدولة العوامل الأربعة الآتية:

العامل الجغرافي: وهو العامل الرئيسي الأول؛ كونه يتسم بالثبات.

العامل الاقتصادي: المتمثل فيما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية، وهذا العامل يأتي في المرتبة الثانية.

العامل البشري: يعدان العامل الثالث لقوة الدولة كتجسيد لحجم القوة العسكرية بشكل خاص، وبحجم السكان بوجه عام.

العامل السياسي: ويعبران عنه بقوة حكومة الدولة، وهو العامل الرئيس الرابع.

ولا نكتفي بتحديد العوامل المادية الأساسية لقوة الدولة فحسب؛ بل يجب ذكر عوامل أخرى لا يمكن إغفالها عن التركيب البنيوي لعوامل القوة، **وخاصة عوامل الطبيعة القومية والمعنويات والأيديولوجيات والقيادة الوطنية من حيث نوعيتها وسمعتها الدولية، وكذلك العامل الدبلوماسي.**